اثر التغيرات في منطقة الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة

ا.م.د مثنى علي حسين م.د علي محمد علوان

ان التطورات السياسية الاخيرة التي تشهدها منطقة الخليج العربي سيكون لها انعكاسات على عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية ، واهم صور هذه الانعكاسات تراجع السيطرة الشمولية للعوائل الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي .

ومثل هذه التداعيات سيكون لها انعكاسات على علاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الاخرى ، ولاسيما الولايات المتحدة ، فالاخيرة تعد منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية الاستراتيجية لعدة اسباب سياسية واقتصادية . ويأتي وجود اكبر احتياطي نفطي عالمي في هذه المنطقة في مقدمة الاسباب التي تدفع الولايات المتحدة لاعطائها اهمية خاصة ، الا ان هناك اكثر من تهديد داخلي وخارجي لامدادات النفط من هذه المنطقة للعالم ، فاطلالة ايران على الجزء الشرقي من الخليج وسيطرتها الجزئية على مضيق هرمز يمثل احدى هذه التهديدات لهذه الامدادات . كما ان التغيرات في هذه المنطقة اذا لم تكن مسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة تمثل تهديد لمصالح الاخيرة . وهنا تأتي اهمية هذه التغيرات في منطقة الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة.

ويهدف هذا البحث التعرف على التداعيات الامنية والاقتصادية والسياسية للتغيرات في الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة من خلال الاجابة عن التساؤلات الاتية : كيف اثرت التطورات الدولية والاقليمية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ والحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣ على التغيرات بدول الخليج العربي ، ولماذا لم تهدد الابعاد الامنية والاقتصادية لهذه التغيرات المصالح الامريكية ، وماهي اثار البعد السياسي للتغيرات على العلاقة المستقبلية لدول الخليج العربي مع الولايات المتحدة .

اولا : اهمية منطقة الخليج العربي للولايات المتحدة

يمثل الخليج العربي اهمية خاصة للولايات المتحدة ، فهذه المنطقة انتقلت بالتدريج لتصبح احد مراكز القلب بالنسبة للاسترتيجية الامريكية والتي تعني ان السياسة الامريكية على استعداد لاي نوع من انواع الحروب لمنع تلك المنطقة من السقوط بايدي خصومها . ولقد اضحى من المسلم به ان معضلة الامن في النظام الاقليمي الخليجي ليست هي معضلة داخلية او اقليمية ، وانما هي في المقام الاول مرتبطة بالسياسات الامريكية . فالولايات المتحدة وان كانت قد تواجدت في الخليج العربي منذ الربع الاول من القرن التاسع عشر ، لكن توليها مسؤولية الامن في المنطقة يرتبط باعلان بريطانيا عام ١٩٧١ عن انسحابها منها ، فاعلنت منذ ذلك التاريخ ان اهدافها في منطقة الخليج العربي تتمثل بما يأتي : تعزيز الامن الاقليمي ، وضمان حرية الوصول الى الموارد والاسواق دونما عائق ، والحفاظ على حرية الملاحة ، وحماية المواطنيين الامريكيين والممتلكات ، وتدعيم امن الحلفاء والاصدقاء الاقليميين . (١)

لقد كان المحافظة على الامن والاستقرار الهدف الرئيسي في السياسة الامنية الامريكية طوال السبعينات من القرن الماضي في الخليج عن طريق التقرب غير المباشر ، فالامن يعني القدرة العسكرية للدول الخليجية الرئيسة للتدخل وحسم اي وضع يهدد الاستقرار، والمثال الاوضح للامن بالمفهوم الامريكي كان التدخل العسكري في قمع ثورة اقليم ظفار في عمان ودعم السلطان قابوس بن سعيد ، لان انتصار الثورة كان يشكل تهديدا لاستقرار الانظمة في الخليج العربي . فالاستقرار كان يعني وجود انظمة سياسية ثابتة لا تعاني من مشكلات داخلية وقادرة على مجابهة اية مشكلات طارئة بالسرعة والفاعلية والحزم ، وصديقة للولايات المتحدة . (٢)

ان نقطة التحول الاساسية في السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي كانت نجاح الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩ ، واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، ذلك التوازن الذي كانت ترعاه الولايات المتحدة منذ بداية السبعينيات في القرن الماضي ، والذي كان يرتكز على التفوق العسكري الايراني بعده صمام الامان لحماية المصالح الامريكية في الخليج . فبسقوط الشاه خسر الامريكيون حليفا قويا ، ولكنهم لم يخسرو كل النفوذ الذي يتمتعون به في المنطقة . وبدات تتبلور تدريجيا الصورة الجديدة للسياسة الامريكية على اساس حضور منظور للقوة الامريكية في المحيط الهندي ، وتطوير برنامج

سياسي – عسكري يجعل دول الخليج الاخرى في منعة من اي عدوى عوامل عدم الاستقرار لاسيما السعودية . (٣)

وبعد اندلاع الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠ ، والتي استمرت الى ١٩٨٨ ، كانت لها تداعيات مبكرة اثرت على المواقف الامريكية في منطقة الخليج العربي ، كما كانت احد الدواعي التي ادت الى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٥ مايو / ايار ١٩٨١ بعد ان توصل كل من قادة دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت في اجتماع عقد في ابو ظبي الى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا الى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الاساسي للمجلس ، الذي اكد على تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون بين مواطني دول المجلس . (٤) وهذا كان بتوافق مع المصالح الامريكية .

وتعد الحرب العراقية – الايرانية حدثا كبيرا اثر على الامن في الخليج العربي ، وكانت درجة الخطر مختلفة خلال مراحل الحرب ، وظهر جليا للولايات المتحدة ان السعودية ستكون الحليف الاقوى في المنطقة ، فانهمرت الاسلحة على السعودية ، كما انهمرت بدرجة اقل على بقية دول الخليج ، وكانت هناك آثار ايجابية في وضع دول الخليج في لعبة الامن في المنطقة ، فقد اصبح لهذه الدول على الرغم من صغرها (مساحة وسكانا) نفوذ سياسي غلب النفوذين الايراني والعراقي ، بسبب دخول العراق وايران عزلة دولية فرضت عليها بسبب الحرب . (٥)

وبعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ اختلفت السياسة الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي فقد اصبحت تستند الى الركائز الاستراتيجية الاتية :

١ – استمرار الوجود العسكري المكثف (التقرب المباشر) في الخليج عسكريا ، واقتصاديا ، وسياسيا عن طريق القواعد العسكرية ، والاتفاقات الثنائية مع دول الخليج . (٦)

٢ – حماية امن المنطقة من كل من العراق وايران ، وهو ما سمي (بسياسة الاحتواء المزدوج) ، وكذلك ان هذا المفهوم يشمل ضمان امن الانظمة السياسية السائدة في دول مجلس التعاون ايضا وبالذات امن الحكام ، فضلا عن امنها القومي ، ويرتكز اساسا على تخويف الحكام من العراق وايران كونهما خطرين محتملين ، وبالتالي اجبارهم على قبول الحماية الامريكية ، وشراء

المزيد من الاسلحة والمعدات ، فضلا عن دفع مبالغ للولايات المتحدة عن هذه الحماية . (٧)

٣ – العمل على تطبيع العلاقات العربية – الاسرائيلية سياسيا ، واقتصاديا ، وتخفيف المقاطعة العربية (لاسرائيل) من خلال مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي طرح بعد حرب الخليج الثانية في مدريد عام ١٩٩١ ، والذي جاء في وضع دولي واقليمي لم يسبق له مثيل ، اذ توفرت كل الفرص امام الولايات المتحدة في العمل على اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة . (٨) فقد اوضحت ازمة الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١ وجود ارتباط بين مشكلات الخليج والصراع العربي – الاسرائيلي . اذ حاول العراق الربط بكل الوسائل السياسية والعسكرية بين هذه الازمة والصراع في المنطقة مع (اسرائيل) . (٩)

ومع مظاهر كل هذه التحولات الا ان المصالح الامريكية الحيوية في الخليج العربي لم تتعرض لتغييرات اساسية ، وان الذي تغير هو وسائل تحقيق هذه المصالح في حقبة التسعينيات من القرن الماضي . (١٠)

ثانيا علاقة دول الخليج بالولايات المتحدة بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١

ان الازمة التي اثارتها احداث ١١ سبتمبر / ايلول ٢٠٠١ كانت ازمة عالمية وشاملة ، فهي عالمية لانها اقحمت بلدانا مختلفة عديدة في النزاع ، وهي شاملة لانها انطوت على تاثير في مستويات متعددة عسكرية ، وسياسية ، واقتصادية ، وثقافية . (١١)

ان الادارة الامريكية بعد احداث ١١ ايلول بدأت تشعر بان العالم قد تغير ، وان الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية مهددة ، ومن ثم فانها طالبت بالحصول على دعم قوي من حلفائها في منطقة الخليج العربي لمواجهة مااسمته بالارهاب ضد الولايات المتحدة ، وطالبت بالتعاون المطلق الى حد كبير من دول المنطقة لاسيما فيما يتعلق بالتعرف على هوية الاشخاص والافراد الذين قدموا الدعم او لعبوا دورا في هذه العمليات ، او شاركوا فيها بطريقة او اخرى ، او يقدموا الدعم لمنظمات اسلامية متشددة ، او منظمات تعدها الولايات المتحدة ارهابية او معادية لها . (١٢) اذ ان طبيعة حرب الولايات المتحدة مع الارهاب بعد احداث ١١ ايلول لا يمكن حصرها في منطقة جغرافية بعينها ، مما يعني ان الولايات المتحدة تتوجد بقواتها لحماية مصالحها

المنتشرة في العالم ، كما لم تعد القضايا الاستخبارية للدول امرا داخليا محضا ، اذ ان اثار هذه القضايا قد تمتد عالميا حسب وجهة النظر الامريكية . (١٣)

لقد جاءت احداث ١١ ايلول كذريعة قوية للولايات المتحدة لتزيد من ضغوطها على دول الخليج العربي في اتجاه التغيير والاصلاح السياسي ، لاسيما ان المتهمين بتنفيذ تلك العمليات ينتمون الى دول عربية (خليجية) يفترض انها صديقة للولايات المتحدة ، فمن وجهة نظر الادارة الامريكية اصبح الوطن العربي ، ولاسيما الخليج العربي ، معمل لتفريخ الارهابيين سواء بسبب السياسة الاستبدادية ، او مناهجه التعليمية المختلفة التي تحرض على الكراهية ، وبالتالي فانها تهدد الاستقرار الاقليمي الذي يضر بالمصالح الحيوية الامريكية في المنطقة . (١٤) ولاشك ان هذا التحليل يرتبط ايضا بنشر الديمقراطية الامريكية وفق المفهوم الامريكي بما يعزز الهيمنة الامريكية العالمية وهو ما اشار اليه زبغنيو بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى بالقول (تضيف المثل الديمقراطية المرتبطة بالتراث السياسي الامريكي دعما آخر الى مايعتبره البعض " امبرلىالية ثقافية " امريكية) (١٥)

وبسبب هذه الاوضاع المستجدة والافكار المتولدة عنها اصبحت الصلة وطيدة بين مسالة الارهاب وموضوع الاصلاح السياسي في تقديرات السياسة الامريكية ، وبما ان منطقة الخليج العربي هي جزء من العالمين العربي والاسلامي ، والذي اصبح محل اتهام من جانب الغرب ، فقد كان الاكثر تضررامن احداث ١١ ايلول ، وفي هذا السياق ، فان الولايات المتحدة لم تقترح على دول الخليج العربي وباي شكل من الاشكال الديمقراطية النموذجية ، او التعددية العشوائية ، بل اقترحت توسيع هامش المشاركة السياسية لتشمل جميع الاطياف السياسية .(١٦)

وعلى الرغم من كل المواقف التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي للاستجابة لضغوط الامريكية بشأن التغيير ومواجهة الارهاب ، الا ان ذلك لم يوقف التداعيات المسببة للازمة عليها ، اذ ظهرت اتجاهات داخل الادارة الامريكية تنتقد استمرار التحالف مع نظم تسلطية كتلك الموجودة بالخليج العربي ، وشملت الحملة جوانب عدة ، كجهود الانظمة السياسية في هذه الدول نحو الاصلاح ، وملف انتهاكاتها لحقوق الانسان ، وعلاقات بعضها كالسعودية مع الجهات الاسلامية ، بل طالت تلك الحملة حتى مناهج التعليم على اساس ان تلك المناهج تشجع على الارهاب . (١٧)

ثالثا : المواقف الامريكية تجاه الخليج بعد الحرب على العراق ٢٠٠٣

كانت اغلب الدول العربية بما فيها الخليجية ضد الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣ ، وذلك ادراكا منها من ان وراء هذه الحرب اهداف امريكية تتجسد في تسويق مشروعها للشرق الاوسط الكبير ، لذلك بعد تغييرات ابريل / نيسان ٢٠٠٣ في العراق لم تتعامل الدول الخليجية مع النظام السياسي الجديد في العراق لمدة طويلة بحجة عدم مشروعيته . وبعد ذلك ادركت دول مجلس التعاون الخليجي خطأ هذه السياسة لان ذلك يضر بمصالحها من جهة ، ويبعد العراق عن محيطه الاقليمي العربي . فبادرت اغلب دول الخليج الى تبادل الزيارات وفتح السفارات مع العراق .(١٨)

ويمكن تلخيص اهم المخاطر والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي بعد الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣ بما يأتي :- (١٩)

١ – خشية الدول الخليجية من المشروع الامريكي للديمقراطية والاصلاح على وفق النموذج العراقي ، اذ لم تخف الادارة الامريكية مطالبها وشروطها على هذه الدول لاحداث اصلاحات سياسية واجتماعية داخلها بعد الحرب على العراق ٢٠٠٣ .

٢ – خوف بعض دول المنطقة من تقسيمها الى دويلات صغيرة ، على اساس طائفي وعرقي ،ولاسيما الدول الكبيرة منها ، مثل السعودية .

٣ – القلق من احتمال استغلال الولايات المتحدة الخلل الديمغرافي الحاصل في دول الخليج العربية ، اذ يميل لصالح الوافدين والعمالة الاجنبية ، في ضغطها على هذه الدول من اجل احداث التغيير فيها . لاسيما ان الولايات المتحدة بعد تكريس هيمنتها العالمية تستطيع الضغط على المجتمع الدولي وعلى الامم المتحدة بالذات في استصدار قرارات بدواعي انسانية ، وعلى سبيل المثال اعطاء حق الانتخاب والترشيح للوافدين الاجانب ، وبالتالي تتغيير هيكلية هذه الانظمة لغير صالح الفئات الحاكمة .

ومن الواضح ان دول الخليج قلقة من النموذج العراقي الجديد ، فالولايات المتحدة بعد حربها على العراق ادعت بالعمل على ان يكون العراق نموذجا للاصلاح السياسي على الطريقة الامريكية لكي تقتدي به دول المنطقة ، فمن وجهة النظر الامريكية ، ان عملية الاصلاح في دول الخليج العربي اصبح امرا ضروريا ، فالارهاب من وجهة النظر الامريكية يولد في مجتمعات مثل هذه

الدول ، وان التصدي للارهاب يكمن في اصلاح مجتمعات هذه الدول سياسيا ، واجتماعيا ، واقتصاديا ، وثقافيا . وتعتقد الولايات المتحدة ان تغيير النظام السياسي في العراق سيؤثر في دول الخليج العربي . كما ان الوجود العسكري الامريكي في العراق عزز من موقف الولايات المتحدة في المنطقة ، فعلى الرغم من الوجود العسكري الامريكي المباشر في منطقة الخليج العربي منذ بداية التسعينيات بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، الا ان التواجد في العراق له اهميته الكبيرة ، وذلك بسبب موقع العراق الجيوسياسي ، ولانه يقع في قلب الازمات يتوسط اقليم الشرق الاوسط متربعا على شمال الخليج العربي ، وهذا يوجد معيارا جديدا في المنطقة بالكامل اذ ادركت الولايات المتحدة انه اذا ارادت الحفاظ على مصالحها في المنطقة مستقبلا فلا بد لها من التواجد في العراق . (٢٠) فمثل هذا التواجد يعطيها حرية حركة كبيرة تجاه دول الخليج العربي في تخفيف الاعتماد عليها ، كما انه يوفر لها دولة مثل العراق تستطيع استثمار امكانياته السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية ، وامتداداته القومية والدينية والحضارية في تمرير الكثير من سياساتها .

فهناك حقيقة لايمكن اخفائها وهي ان التاثير الامريكي في العراق سيبقى لحقبة غير قصيرة ، وعلى دول الخليج العربي ان تاخذ ذلك بنظر الاعتبار في علاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة ، اذ ان مثل هذا التاثير سيكون له تداعيات كبيرة على علاقة الاخيرة بدول الخليج . (٢١)

فالمتغير الاستراتيجي الذي سيكون امن الخليج معنيا فيه في حال تحققه هو تحول العراق الى موازن اقليمي بفعل التاثير الامريكي ، فهكذا تحول يعيد ترتيب الاوضاع في منطقة الخليج العربي . (٢٢)

رابعا : اثر البعد الامني للتغيرات في الخليج على العلاقة مع الولايات المتحدة

تعمل الاختلالات الهيكلية الاساسية على تعقيد اجواء التوتر القائمة في منطقة الخليج العربي ، التي تتكون من دول ومجتمعات تختلف في مستويات تطورها ، وفي مواردها ، ولكنها تتقاسم حوضا مائيا ذا اهمية حاسمة لها جميعا ، فايران ، الدولة الاكبر مساحة والاكثر سكانا ، لديها ما يزيد على ١١٠٠ ميل ، وتسيطر جزئيا على مضيق هرمز ، الامر الذي يعطيها امكانيات كبيرة لاستعراض قوتها . والعراق ، ثاني اكبر دولة خليجية ، مع ان عدد سكانه لا يتجاوز ثلث تعداد السكان في ايران ، لديه كمية كبيرة من الاحتياطيات النفطية

المؤكدة . غير انه يعد بالكاد قوة خليجية ، اذ تقل سواحله عن ٢٠ ميلا تتحكم بها ايران من جانب ، والكويت من جانب آخر . ورغم ان دول مجلس التعاون الخليجي تسيطر فعليا على جميع الشواطئ الواقعة على الجانب العربي من الخليج ، فان تعداد سكانها يقل عن ربع سكان ايران والعراق مجتمعين . وليس لدى دول مجلس التعاون الخليجي القدرة على حشد قوة عسكرية كافية للدفاع عن اراضيها من التهديد الخارجي . وتشهد مجتمعات الخليج تغيرات جذرية في سياق عملية التحديث ، كما ان اتجاهها السياسي في المستقبل يعتريه الغموض ، وعلاوة على ذلك فان التغير الاجتماعي يحدث في دول تضمر عداوات وشكوكا تجاه جيرانها ، لها جذور تاريخية . وتواجه تلك الدول ايضا توترات حديثة المنشأ ، تعود الى الاختلاف بشان تخصيص الموارد ، والايديولوجيات المتضادة ، والمصالح القومية المتنافسة . (٢٣)

وهنا يثار تساؤل كيف لدول صغيرة ، كبعض دول الخليج العربي ان تحافظ على كياناتها الصغيرة وتصون امنها الوطني بدون الركون او الاعتماد على قوى عالمية كالولايات المتحدة ، ان هذا ممكن فيما اذا تولدت الثقة وتعززت بين الدول الصغيرة في هذه المنطقة والكبيرة اقيلميا ، بل ويجب ان تتطابق النوايا مع الاقوال ، فليس من الصحيح ان تصوغ الدول الكبيرة اقليميا في المنطقة سياسات امنية في ظاهرها او في العلن منها مايشير الى سعيها المحافظة على كيانات الدول الصغيرة في المنطقة ، لكن نواياها وافعالها تدل على غير ذلك . وحادثة غزو العراق للكويت في ٢ اغسطس / آب ١٩٩٠ مثال على ذلك ،فهذا الغزو اجج هواجس الخشية والخوف ، وهذه الدول الصغيرة من حقها ان تخشى هيمنة دول الاقليم عليها ، وبما انها غير قادرة على الدفاع عن نفسها وبالتالي المحافظة على كياناتها السياسية ، لذلك فهي تلجأ الى قوى عالمية من اجل حمايتها متمثلة حاليا بالولايات المتحدة . (٢٤)

وهذا يبين ان التغييرات الحاصلة في منطقة الخليج العربي ، وما قد ينتج عنها من من تطور مستقبلي قد يغيير المعادلات السياسية القائمة ، لن تؤثر على علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة .

واذا كانت الشكوك تثار بصورة اكبر على علاقة البحرين المستقبلية بالولايات المتحدة اذا ما حدث فيها تبدل سياسي للطبقة الحاكمة ، فحكومة البحرين الحالية تتهم ايران بالوقوف وراء الاحتجاجات التي بدأت في البحرين شهر فبراير / شباط ٢٠١١ . (٢٥) ومن المعروف العداء الموجود بين كل من الولايات المتحدة وايران والذي قد ينعكس على علاقة البحرين مع الولايات المتحدة اذا ما وصلت للسلطة في البحرين حكومة تمتلك علاقات جيدة مع ايران

كما يرى بعض المحللين . فان مثل هذا التحليل يبدو اعلاميا اكثر منه استراتيجيا ، اذ ان وضع البحرين من الناحية الاستراتيجية الامنية يحتم عليها البقاء ضمن المنظومة الامنية لدول الخليج العربي وبالتالي استمرار علاقتها بالولايات المتحدة لاسيما من الناحية الامنية ،حتى لو وصلت الى السلطة في البحرين قوى سياسية تمتلك علاقات جيدة مع ايران .

كما ان الاحتجاجات في البحرين جاءت تأثرا بالاحتجاجات التونسية والمصرية وغيرها من البلدان العربية ، وهذا ما اشر اليه المرشد الاعلى في ايران اية الله علي خامنئي بنفسه بالقول (ان مطالب الشعب البحريني لا تختلف عن مطالب الثورة التونسية والمصرية) . (٢٦) وهذا يوضح ان العامل الايراني ليس المتغير الرئيس في التغيرات القائمة في البحرين .

واذا كان هذا الوضع فيما يخص التعامل الامني المستقبلي للبحرين مع الولايات المتحدة حتى ولو حصلت تغيرات في داخل البحرين ووصلت قوى للسلطة لاتعادي ايران ، فكيف الحال مع دول الخليج الاخرى التي قد يحصل فيها تغيرات وتصل فيها قوى للسلطة لاتمتلك اي دافع لتغيير علاقاتها مع الولايات المتحدة . وعلى هذا الاساس فان المنظومة الامنية في منطقة الخليج العربي لن تتاثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في المنطقة وستبقى محكومة بالرؤية الامريكية للامن في المنطقة .

خامسا : اثر البعد الاقتصادي للتغيرات في الخليج على العلاقة مع الولايات المتحدة

عند الحديث عن البعد الاقتصادي لعلاقة دول الخليج بالولايات المتحدة يأتي النفط كاحد اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في هذه العلاقة ، ذلك ان النفط لم يعد يمثل مجالا لتنافس الشركات النفطية الاجنبية حول الامتيازات والتنقيب عنه واستخراجه وتسويقه ، وانما اصبح مادة استراتيجية تمس عصب الحياة الصناعية للدول المتقدمة صناعيا ، وبما يؤثر على مكانتها ورفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية . وهنا تأتي اهمية منطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة ، فالاخيرة تحولت من دولة شبه مكتفية ذاتيا في مجال النفطي ، الى دولة مستوردة للنفط وبكميات مهمة ، ولاسيما بعد ان اخذت حقولها النفطية غير قادرة على تلبية حاجاتها المتنامية من النفط . فضلا عن النمو الاقتصادي الذي يرتبط به نمو معدلات طلبها على النفط ، وهو ما رفع الاعتماد على نفط

الخليج . كما تمثل منطقة الخليج العربي ميدان مهم لاستثمارات الولايات المتحدة (٢٧)

هذه الاستثمارت اخذت ابعادا اكثر اهمية في ظل (مشروع الشرق الاوسط الكبير) الذي اعلنته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ ، فقد اشتمل المشروع على سلسلة من البرامج السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية بما في ذلك الاجراءات المتعددة الاطراف والثنائية لدمقرطة دول الشرق الاوسط وعلى رأسها دول الخليج العربي ، فضلا عن عروض تجارة حرة للدول على انفراد . (٢٨)

ومن الواضح ان الابعاد الاقتصادية لمشروع الشرق الاوسط الكبير لايمكن فصلها عن الابعاد السياسية والامنية ، لاسيما في منطقة الخليج العربي ، وهذا يبين اهمية الاستثمارات الامريكية في هذه المنطقة ، التي اصبحت احدى ادوات الضغط الامريكية على دول الخليج ، ففي ظل مشروع الشرق الاوسط الكبير فان الديمقراطية ، والتعددية ، والحفاظ على حقوق الانسان تمثل اولوية بالنسبة للولايات المتحدة ، وان كانت وراء هذه الاولوية المصالح الامريكية فان ذلك لايمنع من الاقرار بحقيقة تغير اتجاهات الدعم الامريكي للحكام في المنطقة العربية بما فيها منطقة الخليج العربي . لاسيما ان المصالح الامريكية لن تتضرر عند حدوث تغيرات داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، بل على العكس قد تجد الولايات المتحدة فرص اكثر للتغلغل والسيطرة في هذه المنطقة ولكن بوسائل معاصرة غير الوسائل التقليدية ، اي دعم الحكام . ومن هذه الوسائل المعاصرة الوسائل الاقتصادية وما يرتبط بذلك من تحقق الاعتمادية المتبادلة في ظل حرية التبادل الاقتصادي والعولمة والثورة المعلوماتية ، وكل ذلك ممكن ان يتحقق للولايات المتحدة اذا ماتحققت تغيرات باتجاه الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي .

وهنا يجب ان نفهم ان الانفتاح الاقتصادي على القطاع الخاص في بعض دول الخليج بعد الاحتجاجات له اكثر من اشارة لا تنحصر في استرضاء الداخل ، بل تمتد الى استرضاء الخارج ، اي الولايات المتحدة ، في اشارة من هذه الدول للولايات المتحدة على استعدادها لاي تنازل في الجانب الاقتصادي مقابل البقاء في السلطة .

فبعد احتجاجات الشارع البحريني اعلن رئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان ال خليفة في ٢٩ مارس / اذار ٢٠١١ لدى لقائه بمجموعة من فعاليات القطاع التجاري (الى دراسة تخفيض وتجميد بعض الرسوم الحكومية لمساعدة التجار وخاصة تجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . مؤكدا ان الحكومة تعكف ايضا على مراجعة التشريعات والانظمة من اجل مساعدة القطاع

التجاري نحو مزيد من الانطلاق . ووجه رئيس الوزراء البحريني بان يتم توزيع العمل في المشروعات الحكومية على عدة مقاولين) . (٢٩) وهذه العبارة الاخيرة تبدو انها اشارة الى الجانب الامريكي في تحقيق متطلبات مشروع الشرق الاوسط الكبير ، اكثر منها الى الداخل البحريني ، لاسيما اذا ما عرفنا ان البحرين كانت من الدول المتحفظة على هذا المشروع ، وان ابدت التسهيلات لتطبيقه . اذ جاء على لسان رئيس وزرائها (ان فرض اية وجهة نظر خارجية يشكل تفرد ليس في صالح دول المنطقة) في اشارة الى مشروع الشرق الاوسط الكبير . ومع ذلك فقد كانت البحرين ضمن الدول السبع من منطقة الشرق الاوسط التي وافقت على وثيقة (الشراكة من اجل التقدم ومستقبل مشترك في منطقة الشرق الاوسط الكبير وشمال افريقيا)التي صدرت عن مؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني التي عقدت في (سي آيلاند) بولاية جورجيا الامريكية في يونيو / حزيران ٢٠٠٤ والتي تمثل تطبيق عملي للمشروع الامريكي في المنطقة . (٣٠)

ان هذه الامثلة توضح ان الابعاد الاقتصادية للتغيرات في منطقة الخليج العربي لن تؤثر بصورة سلبية على العلاقة مع الولايات المتحدة ، بل قد تفسح المجال لمزيد من النفوذ الامريكي بالوسائل الاقتصادية .

سادسا : اثر البعد السياسي للتغيرات في الخليج على العلاقة مع الولايات المتحدة

لاشك ان للبعد السياسي للتغيرات في منطقة الخليج العربي اهمية خاصة اذ ان العلاقة المستقبلية لدول هذه المنطقة مع الولايات المتحدة ترتبط بشكل او آخر بهذا البعد .

ولذلك فان الولايات المتحدة اذ ما ارادت الحفاظ على مصالحها فعليها ان تعمل على الاستجابة لطموحات الشعوب في هذه المنطقة بصورة فعالة في ممارسة اوسع للحقوق الديمقراطية ، والحريات ، والادارة الجيدة لشؤون الحكم ، وصون الكرامة الفردية في هذه المجتمعات . (٣١)

وهو ما حاصل الان في التعامل الامريكي مع التغيرات القائمة في منطقة الخليج العربي ، اذ تسعى الولايات المتحدة وعن طريق التخطيط الاستراتيجي الى كسب شعوب المنطقة عن طريق تبنيها لشعارات الديمقراطية والحفاظ على حقوق الانسان ، بغض النظر عن مدى مصداقية هذه الشعارات .

ان هذا التعامل الاستراتيجي الامريكي مع التغيرات في منطقة الخليج العربي لايخفي حقيقة ان هناك غموض في بعض المواقف السياسية للولايات المتحدة ، بل وحتى الافعال ، من الاحتجاجات القائمة في المنطقة ، ومن ذلك الزيارة السرية للاميرال الامريكي (مولن) الى البحرين وعمان بعد الاحتجاجات التي حدثت فيها ، وتعود هذه المواقف الى ان هدف الولايات المتحدة الاول في المنطقة هو الحفاظ على مصالحها ، وتحقيق هذا الهدف يقتضي التحسب الى كل الاحتمالات . (٣٢)

كما ان التغيرات السياسية التي تشهدها منطقة الخليج العربي ، سيكون لها تداعيات شاملة لاسيما على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والامني كما سبق ذكره ، وهو ما يتطلب من الوزارة الدفاع الامريكية اعادة صياغة استراتيجيتها في هذه المنطقة لتتناسب مع التغيرات القائمة ، وبما يمكنها من مواجهة التهديدات المحتملة للامن في الخليج العربي ، لاسيما ان هناك قلق امريكي من تاثير ايران على تنفيذ الاستراتيجيات الامريكية الخاصة بمواجهة الابعاد السياسية للتغيرات في منطقة الخليج العربي . (٣٣)

ان اهم صعوبة تواجه الولايات المتحدة في تعاملها مع البعد السياسي للتغيرات في الخليج تتمثل في ايجاد صيغة توافقية تجمع بين الحفاظ على مصالحها والاستجابة لمطالب الرأي العام الجديد في الخليج في هذه المرحلة القائمة من التغيير . (٣٤) اذ ليس كل ما ينادي به الرأي العام الخليجي الجديد فيما يخص البعد السياسي يتوافق مع التخطيط الاسترتيجي الامريكي للتغيرات في الخليج .

واوضح مثال على صعوبة التوفيق هذه ما واجهته الولايات المتحدة في التعامل مع احتجاجات البحرين ، ولذلك فان تصريحاتها جاءت حذرة اذ صرح بي . جيه . كراولي المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية يوم ١٥ فبراير / شباط ٢٠١١ في بيان بخصوص هذه الاحتجاجات قائلا (الولايات المتحدة قلقة جدا للعنف الذي يحيط بالاحتجاجات الاخيرة في البحرين) واضاف قائلا (نناشد ايضا جميع الاطراف ضبط النفس والامتناع عن العنف) . (٣٥)

ومع هذه الصعوبة فان الاستراتيجية الامريكية في التعامل مع التغيرات في الخليج العربي ، لاسيما في بعدها السياسي ، تبدو قادرة على تجاوز العقبات التي ستواجهها السياسة الامريكية مستقبلا في المنطقة وكفيلة بالحفاظ على المصالح الامريكية هناك . وهو ما يوضح ان علاقة دول الخليج بالولايات المتحدة لن تتغير كثيرا ، اذ ستبقى الاخيرة الدولة الفاعلة الرئيسة في المنطقة ، ولن تستطيع دول الخليج ان تغير هذه المعادلة مع التغيرات القائمة فيها .

الاســـــــــــــــتنتاج : ان السمات المشتركة الكثيرة في دول مجلس التعاون الخليجي تسهل على الولايات المتحدة التعامل المستقبلي مع اي تغيرات في هذه الدول ، فمثل هذه السمات سيكون لها اثر كبير في تشابه التطورات المستقبلية باتجاه التغيير من حيث التوجه نحو الديمقراطية وضعف سلطة العوائل الحاكمة ، وهو ما يوحد التعامل الامريكي المستقبلي مع دول مجلس التعاون الخليجي .

والاهم من ذلك ان هذه التغيرات في دول مجلس التعاون الخليجي تحصل بفعل التظاهرات الشعبية في هذه المنطقة ، وهذا التيار الشعبي له انعكاساته الايجابية بالنسبة للولايات المتحدة ، فمن جهة لايحمل الولايات المتحدة احراجات تغيير انظمة حاكمة ترتبط معها بعلاقات تاريخية ، مع ان هذا التغيير مطلوب في ظل مشروع الشرق الاوسط الكبير ، ومن جهة ثانية ان هذا التيار الشعبي الضاغط باتجاه التغيير لايحمل اي عداء للولايات المتحدة ، بل على العكس قد يرجع بعض الفضل لهذه التغيرات للولايات المتحدة بفعل التغيرات التي حدثت في العراق بعد ابريل / نيسان ٢٠٠٣ ، والدعم الامريكي للتغيرات في دول المنطقة العربية الاخرى .

ان مستقبل العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة سيتحدد في ضوء التطورات الاتية :-

١ – استمرار الاحتجاجات في هذه الدول ومدى التصعيد فيها .
٢ – المواقف الاقليمية من هذه الاحتجاجات ومدى التبدل فيها .
٣ – التغيرات التي تحدث في دول المنطقة العربية الاخرى .
٤ – غلبة اي من الاتجاهات داخل مؤسسة صنع القرار السياسي الخارجي الامريكي القريبة ام البعيدة من العوائل الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي .

المصـــــــــــــادر :

(١) د غانم محمد صالح ، " امن الخليج العربي بين الاحتكار الامريكي ورغبة المشاركة الاوربية " ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٦ ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، كانون الثاني – حزيران ٢٠٠٨ ، ص ٥٤ .
(٢) اسعد نجم عبود ، الرؤية الامريكية لامن الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدفاع الوطني ، جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٦ .

(٣) السيد زهرة ، " استرتيجية القوتين الاعظم وقضايا الامن في الخليج " ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٢ ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٨٧ .
(٤) عبدالله محمد جاسم الجبوري ، العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية أطار لتفكير في الواقع والمستقبل ، بحث مستشار غير منشور ، معهد الخدمة الخارجية – وزارة الخارجية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١١ .
(٥) ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي : تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٢٨ .
(٦) ريتشارد نيكسون ، ما وراء السلام ، ترجمة مالك عباس ، الاهلية للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ١٥٥ .
(٧) اسعد نجم عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٣ – ١٠٤ .
(٨) شمعون بيريز ، الشرق الاوسط الجديد ، ترجمة دار الجليل للنشر ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ط ٢ ، ١٩٩٦ ، ص ٧٠ .
(٩) وليم كوانت ، الصراع العربي – الاسرائيلي في التسعينيات احتمالات التسوية ، في كتاب امتطاء النمر : تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، تحرير فيبي مار و وليم لويس ، ترجمة عبدالله جمعة الحاج ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٤ .
(١٠) د غانم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

(١١) دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٢ .
(١٢) المصدر نفسه ، ص ٨١ .
(١٣) حسن الحاج علي احمد ، حرب أفغانستان : التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي ، في كتاب العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٥٨ – ٢٥٩ .
(١٤) أحمد يوسف أحمد ، النتائج والتداعيات على الوطن العربي ، في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص٣٤١ .

(١٥) انظر زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى : الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ترجمة امل الشرقي ، الاهلية للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١ .

(١٦) اسعد نجم عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ .

(١٧) نصرت عبدالله البستكي أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق : دراسة للاداء الامني لمجلس التعاون (١٩٨١ م – ٢٠٠٢ م) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،٢٠٠٣ ، ص ١٦٧ .

(١٨) د حميد شهاب احمد ، " العراق ومنطقة الخليج العربي " ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٧ ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، تموز – كانون الاول ٢٠٠٨ ، ص ١٨٣ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ص ١٨٦ – ١٨٧ .

(٢٠) اسعد نجم عبود ، مصدلر سبق ذكره ، ص ص ١٧٠ – ١٧١ .

(٢١) د حميد شهاب احمد ، " دراسة في الآفاق المستقبلية للامن والتعاون في منطقة الخليج العربي " ، دراسات سياسية دولية ، العدد ٤ ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، شباط ٢٠٠٥ ، ص ٢١ .

(٢٢) عبد الجليل مرهون ، " أمن الخليج والمتغير الامريكي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٩ ، بيروت ، آذار / مارس ١٩٩٨ ، ص ١٩ .

(٢٣) فيبي مار ، الخليج العربي بعد العاصفة ، في كتاب امتطاء النمر : تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤١ – ١٤٢ .

(٢٤) د حميد شهاب احمد ، " دراسة في الآفاق المستقبلية للامن والتعاون في الخليج العربي " ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢ – ٢٣ .

(٢٥) " البحرين الاجندة الايرانية " متطرفة " واسهمت في زعزعة الاستقرار " ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٨٠٤ ، ٢٤ / ٣ / ٢٠١١ .

(٢٦) " المرشد الاعلى في ايران خامنئي : احتجاجات البحرين ليست طائفية ولاتختلف عن الثورتين التونسية والمصرية " ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٨٠٣ ، ٢٣ / ٣ / ٢٠١١ .

(٢٧) د عبد القادر محمد فهمي ، " النفط والسياسة الامنية في منطقة الخليج العربي " ، دراسات سياسية دولية ، العدد ٤ ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، شبلط ٢٠٠٥ .

(٢٨) لمزيد من الاطلاع انظر ، نص مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تقدمت به الولايات المتحدة في قمة الدول الثماني عام ٢٠٠٤ ، مجلة السياسة

الدولية ، العدد ١٥٦ ، القاهرة ، نيسان / ابريل ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٧٩ – ٣٠١ .
(٢٩) " رئيس وزراء البحرين : سنعيد النظر في اولوياتنا الولاء للوطن هو المعيار " ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٨١٠ ، ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ .
(٣٠) احمد سليم البرصان ، " مبادرة الشرق الاوسط الكبير : الابعاد السياسية والاستراتيجية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٨ ، القاهرة ، تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ص ٤٢ – ٤٧ .
(٣١) اسعد نجم عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٦ .
(٣٢) استراتيجية الولايات المتحدة امام الثورات العربية ، www. google . com . ١٩ / ٣ / ٢٠١١ .
(٣٣) الولايات المتحدة والثورات العربية من المغرب الى الخليج ، www.google.com . ٢٣ / ٣ / ٢٠١١ .
(٣٤) د حسين مجذوبي ، الثورات العربية ومستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة ، www.google.com . ٢٨ / ٣ / ٢٠١١ .